E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/124
7 March 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ وموجهة من الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان

السيد الرئيس،

أتشرف بأن أعرض عليكم تعليقات حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على القرار المعنون "حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة: انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا ومونتينيغرو)"، في وضع لا يسمح فيه للأسف لممثلي حكومتي بإبداء رأيهم بشأن المسائل المتصلة ببلدي مباشرة:

"إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تود قبل كل شيء أن تشير إلى الأهمية الكبيرة التي تعلقها على حقوق الإنسان عامة. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن الحكومة تخاطبكم بصفتكم رئيس الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان، فإنها تود بصفة خاصة أن تؤكد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحترم اللجنة باعتبارها أبرز هيئة في الأمم المتحدة تهتم مباشرة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعزيزا لذلك، سنذكر مجرد بضعة أمثلة للتعاون المباشر مع ممثلين لهذه الهيئة الموقرة منذ دورة السنة الماضية: زيارات مساعدين للسيد مازوفيتسكي، المقرر الخاص المعني بيوغوسلافيا السابقة؛ زيارة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛ تبادل العديد من الرسائل الكتابية مع المقررين الخاصين بشأن قضايا معينة؛ زيارات كثير من البعثات الأخرى التي كان قصدها التعرف على حالة حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (لجنة القضاء على التمييز العنصري، اليونسكو) وكذلك الاتصالات المستمرة والمكثفة مع عدة منظمات غير حكومية. ووفقا لما لدينا من معلومات، قام ما يربو على ١٥٠ وفدا دوليا بزيارة كوسوفو وميتوهيا في العام الماضي.

ورغم استعدادنا الواضح للاستمرار في التعاون بأفضل طريقة ممكنة، فعليا وعلنا مع جميع الذين ينوون بصدق تعزيز احترام حقوق الإنسان وضمانه في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدنا، نكرر مرة أخرى أننا قادرون على الرد على قرار غير ملائم وغير موضوعي، نظرا، في المقام الأول، للروح التي كتب بها كما يتضح في صيغه المحددة.

ولذلك ينبغي لنا أن نكرر التعليقات التي أبداها الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة في العام الماضي التي اعتمد فيها قرار مماثل يقوم على أساس نفس الفلسفة السياسية. وعلى وجه التحديد، إن مشروع القرار المقترح لا يبين ولا يأخذ في الاعتبار على الإطلاق حالة حقوق الإنسان الحقيقية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا القرار اتهام موجه ليس لصرب البوسنة وحدهم ولكن أيضا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بارتكاب أخطر ما يمكن من انتهاكات حقوق الإنسان. واسمحوا لنا بأن نذكر فقط بعض الأمثلة البالغة الشدة: إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متهمة، من بين جملة أمور، بانتهاك القانون الإنساني الدولي رغم أنها ليست طرفا في الصراع وكذلك بالتطهير العرقي وإن كان ليس هناك دليل واحد ملموس على مثل هذه الممارسة، وكل ذلك، فيما يزعم، بسبب اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الصراع البوسني رغم أنه من المعروف جيدا أن القوات الوحيدة المشتركة في حرب البوسنة والهرسك هي قوات كرواتيا النظامية.

وفي الوقت نفسه، لم يجد واضعو القرار أن من الضروري حتى ذكر الحالة الإنسانية الصعبة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حيث يستحيل ضمان الأحوال اللازمة لإعمال العديد من حقوق

الإنسان، وفي مقدمتها الحق الأساسي في الحياة والصحة والغذاء وحرية الحركة والتعليم إلخ. نتيجة للعقوبات الدولية. وأكثر الناس عذابا هم المرضى، وكبار السن والنساء والأطفال. ومن الواضح أن واضعي القرار لا يقرأون التقارير العديدة التي تضعها وكالات إنسانية محترمة تابعة للأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات أو لا يريدون أن يحيطوا علما بهذه التقارير. وربما يرى واضعو القرار أن عمل هذه الوكالات، فقط في حالة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ليس هو في نفس الوقت العمل المتعلق بإعمال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بكوسوفو وميتوهيا، الذي هو الاسم الرسمي لهذه المنطقة من جمهورية صربيا، وبالمشاكل التي توجد هناك من الناحية الموضوعية، قدمت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكثير من المؤسسات المختصة الأخرى في هذه الجمهورية آلاف الصفحات إلى جميع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة في محاولة لتوضيح الوضع في المنطقة. وفي هذه المرة أيضا، نود أن نؤكد الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أنه ليس هناك انتهاك لما للأقلية الألبانية من حقوق الإنسان من جانب السلطات الشرعية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو وميتوهيا؛ والحقيقة هي على الأصح أن الزعماء السياسيين لهذه الأقلية يحاولون القيام بانفصال، أي ضم جزء من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى ألبانيا، غير معترفين بهيئات السلطة والمؤسسات المنتخبة لهذه الجمهورية على نحو شرعي، ورافضين أي تعاون. ومن خلال موقف اللجنة بشأن قضية كوسوفو وميتوهيا، وبحجة تقديم اقتراحات لتعزيز حقوق الإنسان هناك، تتدخل اللجنة في الواقع في الهيكل الداخلي لدولة ذات سيادة. وأدركت عناصر دولية كثيرة مؤخرا الحقيقة السياسية في كوسوفو وميتوهيا وأوضحت للانفصاليين الألبانيين أنه يجب عليهم التخلي عن تطلعاتهم.

ويعيش في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما يزيد على عشرة مجموعات من الأقليات، وجزء فقط من الأقلية الألبانية يرفضون المشاركة في الحياة السياسية والعامة والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية وبحقوق الأقليات التي يضمنها لهذه الأقلية دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوانين أخرى.

وليس هناك وجود لما يسمى "سنجق" باعتباره اسم جغرافي رسمي. فاسم هذه المنطقة هو "راسكا". وقد أشرنا مرارا وتكرارا إلى أن كلمة "سنجق" اسم تركي لإحدى الوحدات الإدارية التركية في العصور الوسطى. وقد عاش السكان في هذا الجزء من صربيا، وهم غير متجانسين إلى حد كبير من حيث التكوين العرقي والانتسابات الدينية، في سلام وانسجام طوال سنوات وهو أمر كان سيستمر لو لم يكن التدخل السياسي الخارجي والمصالح السياسية المتضاربة اللذان يوجدان أيضا

في الجزء الأكبر من يوغوسلافيا السابقة. وقدمنا أيضا في مناسبات عديدة بيانات دقيقة عن المساواة بين جميع المواطنين وتكافؤ الفرص لهم بصرف النظر عن أصلهم العرقي.

وفيما يتعلق بفويفودينا، تتعاون جميع الأقليات الوطنية التي تعيش في هذا الإقليم تعاونا كاملا مع السلطات الجمهورية والاتحادية التي يعاملوها بوصفها السلطات الشرعية لدولتهم ويشتركون فيها على أساس المساواة. ويشمل ذلك الهنغاريين باعتبارهم أكبر أقلية وطنية وهو أمر يتضح، من بين جملة أمور، في تعاونهم مع بلدهم الأصلي، جمهورية هنغاريا، بهدف زيادة النهوض بوضعهم في جميع الميادين ذات الصلة.

السيد الرئيس

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترى أنه مما لا يمكن قبوله الموقف التمييزي الذي اتخذته اللجنة تجاه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ اللحظات الأولى من بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما في استعراض واعتماد القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في أراضيها والتي لم يجر أبدا استشارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأنها، والأمر كذلك بالنسبة للقرار الأخير.

وتشكل هذه الممارسة انتهاكا صارخا للحق الشرعي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الإسهام أيضا في تحقيق أعمال اللجنة، وتتنافى مع أحد أهم المبادئ التي يجب أن يقوم عليها عمل اللجنة وهو تجنب إضفاء الطابع السياسي على حقوق الإنسان وسوء استخدامها بسبب المصالح السياسية.

وتعتبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مجرد استفزاز ونفاق أن تستشار بلدان مثل ألبانيا التي يعدّ مستوى حقوق الإنسان وحقوق الأقليات فيها من بين أدنى المستويات في أوروبا، ثم تركيا وهو بلد قام بثلاث إبادات جماعية في هذا القرن ضد جزء من سكانه وهم الأرمن وتفعل الأمر نفسه الآن ضد الأكراد؛ أو باكستان وماليزيا اللذان هما بلدان كانا موضع تقارير عديدة من عدة مقررين خاصين ومنظمات غير حكومية بسبب انتهاكات مستمرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وأن تبت هذه البلدان في أمر نص القرار المتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن هؤلاء الذين أنكروا حق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المشاركة في عمل اللجنة وفي إعداد الوثائق السالفة الذكر دون أي أسباب قانونية، قد علقوا بذلك التزامات هذه الجمهورية النابعة من هذه الوثائق.

وكل ذلك يتم رغم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي خليفة السياسات والممارسة والالتزامات المتصلة باحترام حقوق الإنسان التي تعهدت بها هذه الجمهورية والتزمت بها بمقتضى الاتفاقيات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس، أرجو قبول فائق تقديري واحترامي.

(التوقيع) د. فلاديمير بافيتشفيتش